17 نحو تكامل العلوم الاجتماعية والعلوم الشرعية

مصطفى عشوي
أستاذ علم النفس - الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

❖ مجلة التجديد، السنة الأولى، العدد الثاني، يوليو 1997، ص 55-81 [26 صفحة من القطع المتوسط].
❖ لغة البحث (الكتاب): اللغة العربية.
❖ مجال البحث (الكتاب): أسلمة المعرفة - أسلمة العلوم الاجتماعية.

❑ ❑ ❑

يبدأ الباحث بالموقف العدائي لبعض المفكرين وعلماء الدين المسلمين من علم النفس بصورة خاصة ومن العلوم الاجتماعية بصورة عامة من خلال ربطهم بين أسماء محددة (مثل فرويد، ماركس، دوركايم) ودياناتهم اليهودية وموقفهم السلبي من الدين، مما جعل موقف المفكرين والعلماء المسلمين يتخذ جانب رد الفعل العاطفي الذي غالباً ما يتسم بالتعميم والتبسيط.

والباحث يؤكد حقيقة الموقف السلبي لكثير من علماء النفس والإجتماع الغربيين من الدين وسخريتهم به. ويطالب بالتمييز بين العلوم الاجتماعية بوصفها علوماً ذات موضوعات ومناهج، وبين علماء اجتماعيين بوصفهم أشخاصاً لهم ميولهم وايديولوجياتهم ورغباتهم ونزواتهم.

❋ وبعد هذه المقدمة يحدد الباحث هدف ورقته بطرح قضية العلاقة بين العلوم الاجتماعية والعلوم الشرعية بوصفها ذات صلة بالدين: ثم يتساءل عن ماهية العلاقة بين العلمين أولاً، وهل يمكن تكاملهما في إطار الفكر الإسلامي ثانياً. ثم يحدد لورقته منهجاً غير أحادي الاتجاه (حق وباطل، خطأ وصواب) بل منهجية تحاول النظر في العلمين وتكاملهما من حيث الموضوع والمنهج.

ويعرّف الباحث العلوم الاجتماعية بالمعارف المتعلقة بالفرد والمجتمع وعلاقة الأفراد ببعضهم وعلاقة الفرد بالمجتمع ومؤسساته.

ويرى الباحث أهمية التكامل بين العلمين الذي سيؤدي - باعتقاده - إلى تأصيل العلوم الاجتماعية الحديثة تأصيلاً إسلامياً من جهة، وتجديد العلوم الشرعية من جهة أخرى.

* ثم يدخل البحث في العلاقة بين العلوم الاجتماعية والعلوم الشرعية مع تحديد مجالات كل علم من هذه العلوم ومنهجه دون فصل بائن أو خلط بين هذه الموضوعات والمناهج.

وإذا ما أراد الباحث الفصل بينهما فيريده فصلاً هادفاً للتعمق في دراسة العلم بعد تحديد موضوعه ومنهجه تحديداً دقيقاً، وما يميزه عن غيره من حيث موضوعه ومناهجه المعتمدة في البحث العملي دون هيمنة أصحاب أي علم على أصحاب علم آخر إلا بالدليل الشرعي والعقلي أو بالجمع بينهما. كل ذلك لكي لا نفصل الدين عن العلوم ولا العلوم عن الدين.

* ثم يستعرض الباحث المحاولات السابقة للتكامل بين نوعي العلوم المستهدفة في هذه الدراسة فيذكر منها: دراسة الفاروقي (1989) لتقديم صياغة إسلامية للعلوم الاجتماعية تحت باب «نقائص الميثودولوجيا الغربية» واقتراحاته بشأن هذه الصياغة. كذلك ملتقى الفكر الإسلامي بمدينة سطيف (الجزائر) حول «الإسلام والعلوم الاجتماعية (1987)، وندوة الخرطوم في ذات الإطار (يناير 1987)، وندوة إشكالية التحيز في القاهرة: رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد (1992)، وندوة التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية في الرياض (1407)، ليلخص الباحث أهم الطروحات فيها ذات العلاقة بهدف دراسته الحالية (يطيل الإقتباس من الذوادي في ندوة إشكالية التحيز في القاهرة).

ثم يشير الباحث إلى مقال الدكتور مالك بدري (1978) تحت عنوان:

«The dilemma of Muslim psychologists» والتي ترجمها كاتبها في العربية إلى: «علماء النفس في جحر الضب» الذي بيّن فيه بدري خطورة التقليد الأعمى لعلماء النفس الغربيين والتبني الأحمق لعلم النفس الغربي دون مراعاة الفروق الثقافية والبيئية والدينية.

ويرى الباحث أن المفروض أن يخرج علماء النفس المسلمون من واقع «الأزمة dilemma» التي يعيشونها ومن النقد المستمر لأزمة العلوم الاجتماعية في الغرب لينصرفوا إلى بلورة علوم اجتماعية ذات مواضيع ومناهج دقيقة لفهم واقع المسلمين فهماً صحيحاً، والإسهام في حل مشكلاته علمياً دون الإنسلاخ عن العقيدة ودون الإنفصال عن الذات الواعية.

وهنا يلمز الباحث مالك بدري بأنه نبّهنا إلى خطورة دخول جحر الضب ولكنه لم يبين لنا منهجاً واضحاً للخروج منه.

ويرى الباحث كذلك أن معظم الاقتراحات لحل هذه الأزمة تأخذ الطابع المثالي ولا تقدم حلولاً عملية لتخطيها.

* ثم ينظر إلى التعامل بين العلوم الإنسانية فيتطرق إلى جهود تراثية سابقة عند علماء الكلام وعند ابن رشد في رسالته «فصل المقال وتقرير ما بين الشريعة والحكمة من اتصال»، ثم يشير بعد ذلك إلى ندوة عقدت في 1980 حول «علم أصول الفقه والعلوم الاجتماعية» تحدث فيها جمال عطية ليجيب عن تساؤلات تخص مدى الإستفادة التي يمكن أن يستفيد منها علم أصول الفقه من العلوم الاجتماعية وبالعكس.

ويرى (عطية) أن علم أصول الفقه قد وضع أصلاً لضبط التكاليف واستنباط الأحكام وليس لتفسير الظواهر الاجتماعية والعلاقات السببية بينها أو التوصل إلى القوانين التي تحكمها. ويرى أن الكثير من المباحث (العلة، الركن، السبب، الأمارة، المانع...) وعلم القواعد اللغوية والمباحث المتعلقة بالإستحسان وبعلم الفروق والقواعد الفقهية والمقاصد الشرعية إذا طبقت في العلوم الاجتماعية فإنها ستضبط لنا فلسفة هذا العلم ومقاصده.

* ثم يستعرض الباحث ورقة للؤي صافي في هذا الاتجاه ويوافقه رأيه عندما يتكلم عن التراث ويرى أن تطوير المنهجية النصّية على حساب المنهجية التاريخية أدى إلى خلل نظري وتصوري بيّن، خاصة في مجالات البحث التي تتطلب معرفة دقيقة ببنية المجتمع والتنظيم الاجتماعي السياسي.

ثم يستعرض الدعائم الست لطه جابر العلواني (1995) للتعامل مع القرآن والسنة والتراث الإسلامي والإنساني وصياغة المنهجية المعرفية القرآنية وبناء النظام المعرفي الإسلامي.

ويستمر الباحث في عرضه للدراسات الأخرى في هذا المجال ليجد أن هناك علماء شريعة يرفضون العلوم الاجتماعية برمتها، وعلماء اجتماعيين

مسلمين يرفضون العلوم الشرعية برمتها بل ويرفضون الدين كله، ويعجب من هذه المواقف الإنفعالية المتطرفة عند كل من الفريقين.

* ثم يسأل الباحث عن الكيفية التي يمكن بها تحقيق تكامل هذه العلوم، فيقسّمها إلى ناحيتين:

1. من ناحية الموضوع، حيث هناك بعض الموضوعات التي تحتاج إلى تأصيل فعلاً كموضوع أصل الإنسان. فيستطيع علم العقيدة مساعدة العلماء الاجتماعيين المسلمين على بلورة إطار فلسفي (نظري) لعملية خلق الإنسان وللطبيعة البشرية وللهدف من خلق الإنسان ومكانته في الوجود.

   كذلك يضرب مثالاً آخر في علم الاقتصاد حيث يراه الباحث أنه مهما استخدم هذا العلم من مناهج عملية وتقنيات إحصائية ورياضية، فلا ينبغي له أن ينفصل عن إطار نظري عقيدي من أبرز خصائصه مسلمات حول الطبيعة البشرية وهدف الإنسان في الحياة.

2. من ناحية المنهج (أي طرق البحث كما يعرّفها الباحث)، فهو يرى أن منهجية العلوم الشرعية تقوم أساساً على الإستنباط بسبب تعاملها مع النصوص وإن كانت لا تهمل الواقع، بينما تقوم العلوم الاجتماعية أساساً على الإستقراء وإن كانت لا تهمل الإستنباط.

لذا فإن العلوم الشرعية قد تصبح مجالاً لاستنباط فرضيات من طرف العلماء الاجتماعيين المسلمين واختبارها في الواقع، كما أن التراكم المعرفي الذي ينتج عن العلم التجريبي أو الوصفي في إطار العلوم الاجتماعية قد يصبح مجالاً للتنظيم واستخلاص القواعد والقوانين العامة للسلوك الفردي والمجتمعي من طرف العلماء الشرعيين.

❑ ❑ ❑

عناوين رئيسة:

أسلمة العلوم الاجتماعية، تكامل العلوم الشرعية مع العلوم الاجتماعية، العلاقة الآصرية بين العلوم الشرعية والاجتماعية.

❑ ❑ ❑

ملاحظات:

- لم تعط أهداف البحث التي ذكرها الباحث في أول ورقته الحيز المطلوب أو المفروض، إذ غمرت الورقة الأدبيات السابقة في هذا الاتجاه لينحسر رأي الباحث ومقترحاته ومنهجيته للعلاقة بين العلمين: الشرعي والاجتماعي إلى حيز ضيق لم يف بالغرض من ناحية، ولا هو واضح أو محدد من ناحية ثانية.
- وقد أخذ الباحث على مالك بدري أنه حذرنا من مطبة دخول جحر الضب ولكنه لم يخرجنا منه، ويبدو - بعد الإنتهاء من هذه الورقة - أننا لا زلنا فيه.
- تميّز الباحث بموضوعية يشكر عليها عند عرضه الأدبيات السابقة في هذا المجال، إلا أنه لم يكن جريئاً أحياناً في طرح رأيه أو التعامل معها -أي مع تلك الأدبيات- رغم وضوح اختلاف طرحه عن الطروحات الأخرى.

❑ ❑ ❑